

Distr.: General  
19 September 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق  
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع  
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية  
ونزاهة وتشجيع إقامة الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يصف هذا التقرير ما قامت به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية للدول الأعضاء على مدار العامين الماضيين. ولا تُقدّم المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة إلا بناء على طلب دولة عضو أو على أساس قرار من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة. ويشير التقرير إلى أن الطلب من الدول الأعضاء على المساعدة الانتخابية لا يزال عالياً. وخلال فترة السنتين قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ما يزيد عن خمسين بلداً.

\* A/66/150.



ويضطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، باعتباره منسق أنشطة المساعدة الانتخابية، بالمسؤولية عن السياسة الانتخابية للمنظمة وعن ضمان الاتساق والتسويق على نطاق المنظومة في جميع الأنشطة الانتخابية للأمم المتحدة. وفي هذه المهام، تدعمه شعبة المساعدة الانتخابية لإدارة الشؤون السياسية، التي تساعد أيضا في صوغ أنشطة الأمم المتحدة الانتخابية وتعيين الموظفين الذين يضطلعون بها، وتحفظ بقائمة خبراء الانتخابات وبالذاكرة المؤسسية الانتخابية للمنظمة.

وفي بيئة حفظ السلام أو بيئة ما بعد النزاع، تُقدّم المساعدة الانتخابية عموما من خلال عناصر البعثات الميدانية برعاية إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي في العادة دورا داعما لولايات المساعدة الانتخابية التي تضطلع البعثات الميدانية بها. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة المنفذة الرئيسية في المنظمة لدعم القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية خارج سياق حفظ السلام أو ما بعد النزاع.

ويشارك أيضا عدد من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها الأخرى في تقديم المساعدة الانتخابية، بما في ذلك إدارة الدعم الميداني وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ويسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنسيق المساعدة الانتخابية داخل المنظمة ومع جهات فاعلة خارجية. ويشير التقرير أيضا إلى مختلف أدوات التمويل للمساعدة الانتخابية والحاجة إلى مساهمات الدول الأعضاء.

ويشير أيضا إلى العمل الذي اضطلعت به المنظمة في المجال الجنساني ومجال الانتخابات. وتواصل الأمم المتحدة تحديد أولويات المساعدة لجعل عمليات الانتخاب شاملة، مع توجيه الانتباه إلى ضمان قدرة النساء والجماعات الناقصة التمثيل على المشاركة في الحياة السياسية للبلد. ويشمل ذلك على نحو متزايد المشورة بشأن تطبيق المواد ذات الصلة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك، على نحو خاص، موادها المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من العمليات الانتخابية في العالم تجرى على نحو سلمي، يمكن للانتخابات أحيانا أن تثير العنف. وليست النواقص في أغلب الأحيان السبب الأساسي للعنف، ولكنها ليست سوى الشرارة التي تشعل نار

التوترات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ذات الجذور الأعمق. ولكبح هذه المخاطر، يمكن أن توفر، بناء على الطلب، الوساطة والمساعدة الحميدة، من المفضل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، لتكميل المشورة الفنية.

ويعالج التقرير أيضا مسألتَي الاستدامة وفعالية التكلفة، وهو يدعو إلى أن تكونا اعتبارين مركزيين في صوغ وتقديم المساعدة الانتخابية، سواء من قبل الأمم المتحدة أو هيئات أخرى. ويحث الدول الأعضاء والجهات المانحة على النظر بعناية في تكلفة الانتخابات، والمساعدة الانتخابية، على ضوء احتياجات إنمائية أخرى.

ويشير التقرير إلى القصد في أن تحدد في فترة السنتين القادمتين أولويات تحسين الاتساق وإمكانية التنبؤ والمساءلة في تقديم المساعدة الانتخابية. وينبغي أن تبني تلك الجهود على دور القيادة الواضح في جميع المسائل المتعلقة بالمساعدة الانتخابية المسندة من قبل الجمعية العامة إلى منسق مسائل المساعدة الانتخابية.

ويختتم التقرير بتأكيد على الحوكمة. لن تؤدي الاستثمارات في الانتخابات إلى السلام والتنمية المستدامين دون الهيئات القضائية المستقلة والمهنية، ووسائط الإعلام المفتوحة والتعددية، ومجتمع مدني قوي، وحكومة لها مصداقيتها والحوكمة الفعالة على جميع المستويات.

## أولا - مقدمة

- ١ - أُعدّ هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٤ ويشمل الأنشطة الانتخابية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/64/304).
- ٢ - لقد مضى عشرون عاما منذ تقديم التقرير الأول إلى الجمعية العامة عن عمل المنظمة بشأن دعم الانتخابات. ومن الصعب، بالنظر إلى الماضي، تحديد لحظة أعرب فيها عن الرغبة في قيادة منتخبة بتراهة ومصداقية، على نحو أكثر إثارة مما كان في عام ٢٠١١. ويبدو أن الأحداث التي بدأت في تونس وتستمر في التحلي للعيان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجسّد في مادة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".
- ٣ - ومما يبعث على الأسف أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أيضا انتخابات - بما في ذلك بعض أيدته الأمم المتحدة - كانت بمثابة شرارة أشعلت نار المظالم العميقة الجذور، مفضية إلى العنف وفقد الحياة.
- ٤ - يوفر هذا التقرير فرصة للتفكير مليا في كيفية إمكان تقديم الأمم المتحدة للمساعدة المثلى للدول الأعضاء التي لديها احتياجات وتطلعات انتخابية جديدة، وكيفية إمكانها تقديم المساعدة المثلى في منع أو تقليل حدة النزاع والعنف المتعلقين بالانتخابات.
- ٥ - ولا يمكن أن تقدم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة إلى دولة عضو إلا بناء على طلب و/أو ولاية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وتقدم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة وفقا لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة وإدراك أنه لا توجد منهجية انتخابية وحيدة أو نظام انتخابي وحيد مناسب لجميع البلدان. ولذلك، يُضطلع دوما بتقييم للاحتياجات قبل الموافقة على أي مساعدة انتخابية أو تقديمها بغية ضمان أن تكون المساعدة مناسبة للاحتياجات المحددة للحالة.
- ٦ - ويمكن للأمم المتحدة اليوم أن تقدم الأنواع الأساسية الخمسة التالية من المساعدة الانتخابية، يتطلب النوعان الأولان منها ولاية من الجمعية العامة أو مجلس الأمن، ويندر في الوقت الحاضر استخدامهما: (أ) تنظيم الانتخابات وإجرائها؛ و (ب) التحقق والتصديق؛ و (ج) المساعدة التقنية؛ و (د) أفرقة الخبراء؛ و (هـ) تنسيق عمل المراقبين الدوليين.

٧ - ولم تقم الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات منذ ٢٠٠١ (فيجي)؛ وخلافا لذلك، تحدد منظمات إقليمية كثيرة أولويات هذا النشاط. وحاليا، يتكون معظم الدعم الانتخابي المقدم من الأمم المتحدة من نوع معين من المساعدة التقنية. وفي السنوات القليلة الماضية، طُلب مرتين من الأمم المتحدة القيام بتصديق انتخاب. وتقتضي هذه الولاية أن تتحقق المنظمة علانية من أن مختلف مراحل عملية انتخابية موثوق بها ومن أنها تتفق مع القوانين الوطنية للبلد والالتزامات الدولية بشأن الانتخابات. وولايات التصديق نادرة وهي تتطلب ولاية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. على سبيل المثال، في كوت ديفوار، لدى بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولاية تصديق كان أصلها في اتفاقات السلام ذات الصلة قبل أن تُشمل في قرار اتخذته مجلس الأمن. (انظر أيضا الفقرة ٤٢ أدناه).

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ما ينيف عن ٥٠ دولة عضوا (انظر المرفق الثاني)، و ١١ منها على أساس ولاية من مجلس الأمن. وتُدرج أمثلة مختارة على المساعدة الانتخابية في المرفق الأول من هذا التقرير.

٩ - ويلخص هذا التقرير ما اضطلعت به إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكالاتها المعنية بتقديم المساعدة الانتخابية من أعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويناقش التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويقدم التقرير أيضا عددا من الملاحظات التي تهدف إلى تعزيز المساعدة الانتخابية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة.

## ثانيا - المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

### ألف - الولايات والأنشطة

١٠ - لا يزال تقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى الدول الأعضاء لإجراء انتخابات ذات مصداقية ودورية ونزيهة يشكل مسعى ينفذ على نطاق المنظومة. ويستفيد الإطار المؤسسي للأمم المتحدة من ولايات واضحة نسبيا صادرة عن الجمعية العامة. ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية هو منسق الأمم المتحدة لمسائل المساعدة الانتخابية (يشار إليه في ما يلي باسم المنسق)، المكلف بولاية بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٤ لكفالة التنسيق والاتساق وتفادي ازدواج المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة. والمنسق مكلف أيضا من قبل الجمعية العامة بوضع السياسات الانتخابية وبنشرها، وبناء الذاكرة المؤسسية الانتخابية للمنظمة وبالاحتفاظ بها، وبالاحتفاظ بقائمة متنوعة جغرافيا بأسماء الخبراء المؤهلين في مجال الانتخابات الذين بوسعهم أن يُنشروا بسرعة في سياق أي مشروع مساعدة تقدمها الأمم المتحدة.

١١ - وتدعم المنسق في هذه المهام شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وتقوم الشعبة بجميع تقييمات الاحتياجات الانتخابية للمنظمة، وتوصي المنسق بالبارامترات لكل المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة وتقدم المشورة بشأن صوغ جميع المشاريع الانتخابية للأمم المتحدة. وتقدم، باسم المنسق، الإرشاد السياسي والتقني الجاري لجميع هيئات الأمم المتحدة المشاركة في المساعدة الانتخابية، بما في ذلك الإطار المعياري للأمم المتحدة والممارسات المثلى الملتقطة من الذاكرة المؤسسية الانتخابية للمنظمة. وأقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦١/٦٣ بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، ما مجموعه ثماني وظائف أساسية جديدة (٤ من الفئة الفنية و ٤ من فئة الخدمات العامة) وإعادة تصنيف وظيفة واحدة لشعبة المساعدة الانتخابية. وهذه الوظائف مشغولة حالياً، وعززت تعزيزاً كبيراً قدرة الإدارة على الاضطلاع بولايتها الانتخابية.

١٢ - إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة المنفذة الرئيسية التابعة للمنظمة والمتولية لدعم وضع القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية خارج سياق حفظ السلام أو ما بعد النزاع. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٥/٦٤، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة برامجه للمساعدة في الحكم الديمقراطي، ولا سيما تلك التي تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات.

١٣ - في بيئات حفظ السلام أو ما بعد النزاع، تقدّم المساعدة الانتخابية عموماً عن طريق عناصر البعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية. وفي ظل الاتجاه نحو التكامل بين جهود الأمم المتحدة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو متزايد الدعم لولايات المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها البعثات الميدانية تحت رعاية الإدارتين. وتقدم شعبة المساعدة الانتخابية أو إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية الإرشاد السياسي والتقني للعناصر الانتخابية لتلك البعثات الميدانية.

١٤ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم التدريب والمشورة بشأن رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات والدعم والتنظيم لحمالات الانتخابات الخالية من العنف، والمشاركة في الدعوة من أجل القوانين والمؤسسات الانتخابية الممتثلة لحقوق الإنسان ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها خلال العمليات الانتخابية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، اضطلع المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى التابع للأمم المتحدة، وهو يعمل بصفة المكتب الإقليمي لأفريقيا الوسطى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بأنشطة لبناء القدرات لمختلف الجهات العاملة بشأن تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية خلال الفترات الانتخابية.

١٥ - وتشارك هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة في الأنشطة المتعلقة بالانتخابات، ومن ضمنها إدارة الدعم الميداني، المسؤولة على نحو رئيسي عن توفير اللوجستيات والمشتريات والموارد البشرية ودعم الإدارة المالية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يقدم الدعم للأنشطة الانتخابية، إلى حد كبير في بيئات ما بعد النزاع/حفظ السلام، بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدول الأعضاء؛ وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يوفر الموظفين في مجال الانتخابات للعمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والعمليات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية؛ وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يمول مشاريع المجتمع المدني المتعلقة بالديمقراطية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تقدم الخبرة التقنية، بناء على الطلب، إلى الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة لضمان المعالجة على نحو واف بالغرض للمساواة بين الجنسين وحقوق ومشاركة المرأة وتعزيز الاتساق في ذلك الدعم التقني.

## باء - التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٦ - كما أشرتُ في تقريرتي السابق (A/64/304)، على الرغم من أن الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة المشاركة في المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة ما تزال مصدر قوة، فإن الضغوط من داخل المنظومة وخارجها يمكن أن تخلق حافزا على التنافر والتداخل. وأعدت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٥/٦٤، التأكيد على أهمية التنسيق المعزز داخل منظومة الأمم المتحدة وكررت التأكيد على دور المنسق في ضمان الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك، عن طريق تعزيز الذاكرة المؤسسية ووضع السياسات الانتخابية ونشرها.

١٧ - ولذلك بذلتُ جهودا لجعل الاتساق وإمكانية التنبؤ والمساءلة للمساعدة الانتخابية للأمم المتحدة تحظى بأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحقيقا لهذا الهدف، منذ تقريرتي السابق:

(أ) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية على مذكرة توجيهية منقحة بشأن المساعدة الانتخابية<sup>(١)</sup> (منقحة المذكرة السابقة،

(١) المذكرة التوجيهية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ متاحة في جميع اللغات الرسمية للمنظمة. وللحصول على نُسخ، يُرجى الاتصال بشعبة المساعدة الانتخابية على العنوان [electoral@un.org](mailto:electoral@un.org). إن نسخة باللغة الإنكليزية متاحة في الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ انظر <http://www.beta.undp.org/undp/en/home/html>.

انظر A/56/344، المرفق الثاني). وتساعد المذكرة في إيضاح الأدوار والمسؤوليات حتى تستطيع الهيئتان العمل معا على نحو أفضل؛

(ب) طلبتُ من إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية الدعوة إلى إجراء مناقشة على نطاق المنظومة بشأن الترتيبات التنفيذية، بما في ذلك التوظيف والمشتريات، لرؤية كيف يمكن للإجراءات الأكثر مرونة وكفاءة أن تُستخدم في أنشطة انتخابية، بينما تكفل الضمانات والضوابط الضرورية؛

(ج) وطلبتُ من إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وضع وسائل لضمان أن تبقى القائمة الانتخابية التي كلفت الجمعية العامة بإنشائها موردا لجميع مشاريع المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة، وفقا لقواعد الموارد البشرية الجديدة (انظر ST/AI/2010/3)، عن طريق كفالة التشغيل المتبادل لإقرار القائمة وإجراءات التوظيف مع إجراءات جميع الوكالات والبرامج؛

(د) وطلبتُ من إدارة الشؤون السياسية، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع جميع الجهات الشريكة ذات الصلة، وضع خطط لتعزيز وضع وثائق تتعلق بالسياسات على نطاق المنظومة والممارسات المثلى ولتنفيذ التوصيات المتعلقة بالانتخابات الواردة في تقريرى عام ٢٠١٠ عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466)؛

(هـ) وطلبتُ من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بوصفه منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، تيسير المناقشات للقيام على نحو أوضح بتحديد أدوار ومسؤوليات إدارات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها، وفقا لولاياتها كما حددها الجمعية العامة، وهيئات مناسبة من هيئات الأمم المتحدة.

١٨ - إن آلية التنسيق المشترك بين الوكالات بشأن المساعدة الانتخابية، التي ترأسها شعبة المساعدة الانتخابية، أنشئت في ٢٠٠٩ تحت رعاية المنسق لتعزيز تقاسم المعلومات وزيادة مواءمة الأعمال الانتخابية للمنظمة. وتعد اجتماعات شهرية وهي أيضا المنتدى لتنسيق المتابعة لطلباتي المذكورة أعلاه.

## جيم - التعاون مع المنظمات الأخرى

١٩ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة توطيد التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، في الميدان وعلى مستوى المقر، بغرض تعزيز تقديم المساعدة الانتخابية.

٢٠ - وأثرى التعدد المتزايد لمقدمي المساعدة من خارج منظومة الأمم المتحدة رصيد المعرفة المشترك وأتاح فرصا جديدة، تشمل فرص زيادة التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وكثيرا ما تدعم الأمم المتحدة هذه المبادلات وتعمل على تيسيرها.

٢١ - وتواصل الأمم المتحدة شراكاتها في أداتين عالميتين تعززان بناء القدرات والذاكرة المؤسسية في المعرفة الانتخابية، هما شبكة المعارف الانتخابية لإدارة الانتخابات وتكاليها، ومشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات. وتضم الشبكة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وهيئة الانتخابات الكندية، والمعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي، والمعهد الانتخابي الاتحادي (المكسيك)، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة المساعدة الانتخابية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم شبكة المعارف الانتخابية لإدارة الانتخابات وتكاليها معلومات شاملة وموثوقا بها عن الانتخابات، وتدعم التواصل الشبكي بين المتخصصين في مجال الانتخابات، وتقدم خدمات تنمية القدرات الى هيئات الإدارة الانتخابية وغيرها. أما الأداة الثانية للمعارف الانتخابية، أي مشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، فهي شراكة بين اللجنة الانتخابية الأسترالية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وشعبة المساعدة الانتخابية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والغرض من الشراكة هو وضع منهج شامل بشأن الإدارة الفعالة للعمليات الانتخابية وتنفيذه وتعهده، وتقديم مجموعات تدريب نموذجية لهيئات إدارة الانتخابات.

٢٢ - والأمم المتحدة شريكة أيضا، عن طريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، في شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، وهي محفل عالمي مبتكر يستخدم تبادل المعلومات والتواصل الشبكي لتعزيز زيادة دور المرأة وحضورها في العمليات السياسية على نطاق العالم. وتضم الجهات الشريكة أيضا الاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمعهد الديمقراطي الوطني.

٢٣ - وفي ٢٠١٠ أنشأت مؤسسة كوفي عنان والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية اللجنة العالمية المعنية بالانتخابات والديمقراطية والأمن. إنها فريق رفيع المستوى يهدف إلى تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسة الواقعية حول كيفية القيام على نحو أفضل بمعالجة التحديات لتراها الانتخابات ولسلامة المساعدة الانتخابية الدولية. ويشترك وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بصفته منسقا، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارهما صديقي اللجنة.

٢٤ - وُقِّعَ في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة، إطار للتعاون بين أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشعبة الشؤون السياسية. وينص على دعم الإدارة لتعزيز القدرات الانتخابية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى جانب التعاون في الوساطة وتبادل الدروس المستفادة. وتواصل الأمم المتحدة أيضا العمل بشأن المسائل الانتخابية بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والكثير غيرهما. ويحدوني الأمل على نحو خاص في زيادة تعزيز التعاون التنظيمي في المجال الانتخابي مع جامعة الدول العربية. وسيكون ذلك التعاون هاما على نحو خاص نظرا إلى التطورات السريعة المشاهدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢٥ - طوّر الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة قوية في مجال المساعدة الانتخابية خلال السنوات السبع الماضية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بقسم كبير من أنشطته في مجال المساعدة الانتخابية داخل الإطار الرسمي لشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى المشاريع المشتركة على المستوى القطري، استضافت الشراكة عددا من حلقات العمل، بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات والعنف واستخدام التكنولوجيا في العمليات الانتخابية.

٢٦ - وتعمل الأمم المتحدة أيضا مع فرادى الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل الانتخابية. ونأتي على ذكر مسألة واحدة تحديدا: في حزيران/يونيه ٢٠١٠ نظمت شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاقتران بحكومة رومانيا، حلقة عمل بشأن التصويت خارج البلد، حضرها ممثلو ثلاثين دولة عضوا تقريبا، والاتحاد الأوروبي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة موظفي الانتخابات في أوروبا الوسطى والشرقية، وأيضا أعضاء منظومة الأمم المتحدة. إنني أشجع الدول الأعضاء على تأييد الاستنتاجات الرئيسية لحلقة العمل، بما في ذلك الاستنتاج بأن تنظر البلدان المضيفة في كيف يمكنها أن تيسر وتدعم على أحسن وجه التصويت خارج البلد على أراضيها، وبأن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تنظر في وضع مجموعة من الممارسات أو المبادئ التوجيهية السليمة لمساعدة البلدان المضيفة في فعل ذلك.

٢٧ - وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قلّما راقبت الانتخابات، تواصل شعبة المساعدة الانتخابية المشاركة في المناقشات لزيادة تعزيز أداء مراقبي الانتخابات، عن طريق التقييد بإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات. تلك الوثيقة، التي أُطلقت في الأمم المتحدة في ٢٠٠٥، تهدف إلى مواءمة منهجيات كثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المنخرطة في مراقبة الانتخابات، بما في ذلك الممارسات التي تضمن احترام سيادة الوطنية.

تضم الآن الجهات الموقعة التي ينبف عددها عن الأربعين الأغلبية الساحقة من الجهات الفاعلة المعترف بها والمحترمة في هذا المجال. وإني أشجع الجهات الأخرى على الانضمام إلى توافق الآراء العريض الذي نشأ حول العالم فيما يتعلق بهذه المبادئ.

### ثالثا - الجنسانية والانتخابات

٢٨ - تواصل الأمم المتحدة تحديد أولويات المساعدة لجعل العمليات الانتخابية شاملة، مع توجيه الانتباه لضمان قدرة المرأة والمجموعات الناقصة التمثيل على المشاركة في الحياة السياسية لبلدها.

٢٩ - وذلك يشمل على نحو متزايد المشورة بشأن تطبيق المواد ذات الصلة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يشمل، على نحو خاص، المواد المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة. وتدعو الأمم المتحدة إلى جعل هيئات الإدارة الانتخابية مشتملة على النساء، وتشجع وتدعم الجهود من قبل السلطات الوطنية لإدراج المنظور الجنساني في قوانينها وأنظمتها الانتخابية. وأسهمت المنظمة في محاولات التوعية المستهدفة لحشد مشاركة النساء في الانتخابات، بوصفهن مصونات ومرشحات. ووجه أيضا اهتمام خاص إلى المرأة بين السكان المشردين داخليا وإلى إمكانية وصول المرأة إلى آليات حل المنازعات المتعلقة بالانتخابات.

٣٠ - ولضمان مواصلة تعميم المنظور الجنساني في المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة، يطلب المنسق الآن أن يشمل كل تقييم للاحتياجات الانتخابية يُضطلع به استجابة لطلب من دولة عضو توجيه انتباه محدد إلى مسألة تمثيل المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنقيح "المبادئ التوجيهية المشتركة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني - إدارة الشؤون السياسية بشأن تعزيز دور المرأة في العمليات الانتخابية في ما بعد النزاع"، مع مدخلات من البعثات الميدانية التي استخدمت المبادئ التوجيهية القائمة وتستخدم اقتراحاتها للتحسين.

### رابعا - موارد الأمم المتحدة لأغراض المساعدة الانتخابية

٣١ - تغطي الميزانية العادية لشعبة المساعدة الانتخابية تكاليف الموظفين الأساسية، بينما تُستخدم أيضا أموال خارجة عن الميزانية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني دعما للشؤون السياسية والصندوق الاستئماني للاستجابة السريعة. إن مشاريع المساعدة الانتخابية التي تديرها المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُموّل نموذجيا عن طريق مساهمات

تطوعية من قبل الدول الأعضاء تؤدي في أغلب الأحيان إلى صناديق متعددة الشركاء، تشمل الموظفين النظراء على المستوى الوطني في بنية الإدارة بغية ضمان قدر أكبر من الملكية الوطنية. وفي عمليات السلام المتكاملة بمكون انتخابي، تغطي ميزانية عمليات السلام بعض الأعمال الانتخابية، بينما يُموّل الرصيد، الكبير في أغلب الأحيان، عن طريق آليات التمويل ذي الجهات المانحة المتعددة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستخدم أحيانا مكتب الدعم لبناء السلام صندوقه لبناء السلام في تقديم الدعم حينما كان غياب التمويل يمكن أن يعرض للمخاطر تنظيم الانتخابات. تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوجود صناديق أساسية وعن طريق صندوقها للمساواة بين الجنسين، التمويل التكميلي للأعمال الجنسانية والانتخابية المتوائمة مع مشاريع المساعدة الانتخابية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المتكاملة معها.

٣٢ - ومنذ منتصف عام ٢٠٠٩، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج عالمي لدعم الدورات الانتخابية، يعزز هيكل الممارسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقيام، في جملة أمور، بتطوير منتجات المعرفة، وتعميم المسائل الجنسانية في البرمجة الانتخابية ودعم المبادرات الإقليمية والقطرية من أجل تعزيز المؤسسات والعمليات الانتخابية. إن مبادرة البرنامج العالمي يستند إلى مصدر تمويل مخصص (حكومة إسبانيا، مع مساهمة من حكومة كندا) ومستشارين متفرغين للمساعدة في تنفيذ أنشطته. وينفذه على نحو مباشر مكتب السياسات الإنمائية التابع للبرنامج الإنمائي، بإدارة لجنة توجيهية تتكون من البرنامج الإنمائي وممثلي البلدين المانحين.

٣٣ - يقدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الدعم المالي للمشاريع التي تعزز صوت المجتمع المدني وتنهض بحقوق الإنسان وتشجع على مشاركة جميع الجماعات في العمليات الديمقراطية، بما في ذلك مشاريع كثيرة تهدف إلى بناء القدرات بين المصوتين والمرشحين، وتدريب ودعم مراقبي المجتمع المدني وضمان الانخراط والمشاركة الديمقراطيين الواسعين، بما في ذلك مشروع إدارة الانتخابات وتكلفتها. وحتى اليوم تم تلقي مساهمات تبلغ أكثر من ١١٠ ملايين دولار من أكثر من ٣٩ بلدا، وقد أقررت مؤخرا ٦٤ مشروعا آخر في جولة التمويل الخامسة.

٣٤ - ولا يزال الصندوق الاستئماني دعما للشؤون السياسية، الذي يديره وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى جانب الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بالحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدرين الهامين للتمويل الحرج من خارج الميزانية لأنشطة المساعدة الانتخابية. تسمح تلك الأموال بتنفيذ الاستجابة السريعة والمشاريع

والبرامج الابتكارية أو التحفيزية، بما في ذلك تلك الهادفة إلى منع نشوب النزاع وإلى دعم مشاركة النساء والجماعات الناقصة التمثيل في العمليات السياسية. واستُخدمت الأموال من خارج الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير للاضطلاع بسرعة بأنشطة في أماكن تشمل هايتي وغينيا والنيجر وقيرغيزستان (للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول).

## خامسا - الانتخابات والعنف

٣٥ - في تقريرَي السابقين أعربت عن القلق إزاء احتمال أن يخيم الخلاف السياسي أو العنف على الانتخابات، وخصوصا بعد إعلان النتائج.

٣٦ - وذلك العنف يمكن أن تؤدي إليه أوجه القصور الانتخابية، مثل قوائم الناخبين المعيبة بشدة، أو سوء استخدام المنصب، أو غياب الشفافية، أو الانحياز الواقعي أو المتصور لمسؤولي الانتخابات، ما يمكن أن يؤدي إلى غش حقيقي أو متصور. ومع ذلك، في معظم الأحيان لا تكون أوجه القصور الفنية السبب الرئيسي للعنف أو النزاع العنيف، ولكنها ليست سوى الشرارة التي توجب توترات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية عميقة الجذور. وبالتالي، ما لم تكن الظروف السياسية الأصلية مفضية إلى الثقة بين أصحاب المصلحة، أو إذا رفض ببساطة أحد المرشحين قبول نتائج ذات مصداقية، يمكن أن تكون الانتخابات فتية لإشعال العنف.

٣٧ - يجب علينا، طبعاً، إبقاء المشكلة في سياقها. إن الأغلبية الساحقة من الانتخابات في العالم تُجرى على نحو سلمي، على الرغم من أن الخلاف الانتخابي ليس نادراً، وعلى وجه الخصوص حينما تكون النتائج غير معلنة. وذلك الخلاف يُحلّ، عموماً، سلمياً عن طريق عمليات سياسية أو مؤسسات الدولة. ولكن حيث لا تكبح مؤسسات الدولة أو العمليات السياسية الخلاف أو، في أسوأ الظروف، تفاقمه، يمكن أن تكون النتيجة متمثلة في العنف والموت والتشريد، يمكن أن تكون لها آثار أوسع بالنسبة إلى السلام والأمن.

٣٨ - وخلال فترة السنتين، اتخذت الأمم المتحدة بضعة تدابير محددة لمنع أو تقليل حدة النزاع العنيف المتعلق بالانتخابات. وسأتي على ذكر حالتين: غينيا وكوت ديفوار.

٣٩ - في غينيا، عقب موت الرئيس لانسانا كونتي وانقلاب في ٢٠٠٨، مهّد اعتماد اتفاق أوغادوغو في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ السبيل لإجراء انتخابات رئاسية في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تلتها جولة ثانية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. كانت هذه الانتخابات الديمقراطية الأولى في ٤٠ سنة تقريباً، لسكان شديدي التنوع خلال انتقال معقد. وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني إلى العملية عن طريق مشروع لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، وقدمت أيضا الدعم السياسي والدبلوماسي في إطار فريق الاتصال الدولي المعني بغيينيا، الذي يشارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٠ - وعشية جولتي الانتخابات، أوفد نائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية لدعم فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أرض الواقع. وحينما قدمت الحكومة طلبا في اللحظة الأخيرة لتمويل الأمن للانتخابات، استطاع مكتب دعم بناء السلام تقييم الطلب والإفراج عن الأموال اللازمة من صندوق بناء السلام في وقت قياسي. ووفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم اللوجستي خلال مهلة قصيرة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، رصد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المنشأ حديثا في غينيا حالة حقوق الإنسان قبل الانتخابات وخلالها وبعدها، ما أدى إلى زيادة الثقة بالعملية.

٤١ - وعمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا عن كثب وبجد مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الانتقال، وقد زار البلد مع مبعوثي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية أكثر من ٢٠ مرة، بدعم من مستشار كبير للوساطة تابع للأمم المتحدة موفد على نحو خاص إلى كوناكري. وفي نهاية الأمر، على الرغم من النتائج غير المعلنة وبعض الخلاف السياسي، انتُخب ألفا كوندي رئيسا في عملية سلمية إلى حد بعيد. ومن العوامل الحرجة كان تعيين رئيس للجنة الانتخابات تمتع بثقة المتنافسين في الجولة الثانية، والقبول اللائق برجال الدولة بالنتائج النهائية من قبل شاغل المرتبة الثانية سيللو ديلين ديالو.

٤٢ - وفي كوت ديفوار، قامت ولاية الأمم المتحدة للتصديق على الانتخابات على أساس اتفاق بريتوريا عام ٢٠٠٥ والقرار التالي الذي اتخذه مجلس الأمن (القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧)). إن شروط التصديق، التي وضعتها الأمم المتحدة عملا باتفاق أوغادوغو السياسي، بالتشاور مع ميسر الحوار بين مواطني كوت ديفوار، رئيس بوركينافاسو بليس كومبوري، وأطراف كوت ديفوار، شملت: استعادة السلام في كل أنحاء البلد؛ وعملية سياسية شاملة؛ وإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام للدولة؛ وإنشاء قوائم انتخابية موضوعية؛ ونتائج الاقتراع التزيه غير المنحاز. وأجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأجريت جولة ثانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، صدّق ممثلي الخاص على أن النتيجة التزيه وغير المنحازة عن الجولة الثانية كانت، كما أعلنت عنها اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، انتصار السيد الاسان قطارة.

٤٣ - وكما نعرف، فإن رفض شاغل الوظيفة لقبول النتيجة أدى، مع الأسف، إلى التزاع العنيف والفقْد المأساوي للحياة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التصديق شكّل أساسا توافيقا للعمل الدبلوماسية، بما في ذلك من قِبَل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لضمان احترام إرادة شعب كوت ديفوار المغرب عنها ديمقراطيا. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية لم تمنع نشوب العنف في هذه الحالة، فإن الرئيس المشروع يتولى الآن السلطة، وتواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في معالجة التحديات الرئيسية بغية إرساء السلام والاستقرار الدائمين.

٤٤ - إن التضارب الواضح بين النتيجة العنيفة في كوت ديفوار والنتيجة السلمية إلى حد كبير في غينيا كان رفض شاغل المرتبة الثانية، على الرغم من الحثّ من الأمم المتحدة وأطراف أخرى - على قبول النتيجة المشروعة.

٤٥ - وعقب هذين الحدين، نظم ممثلني الخاص في غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مؤتمرا إقليميا معنيا بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، في أيار/مايو ٢٠١١ في برايا بالرأس الأخضر. واستضافت المؤتمر حكومة الرأس الأخضر ونُظم بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلقى الدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والاتحاد الأوروبي والمعهد الدولي للسلام. إن إعلان برايا المعني بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا الذي أسفر عنه المؤتمر، والذي اعتمد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، حدد توصيات عملية لتيسير إجراء انتخابات سلمية، بما في ذلك زيادة تشجيع الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في منع نشوب التزاع؛ وتعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات في وضع برنامج إقليمي لبناء القدرات في الشؤون الانتخابية؛ وإنشاء آليات للإنذار المبكر. وفي بيان صحفي في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، رحب مجلس الأمن باعتماد إعلان برايا وشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بمتابعة توصياته.

٤٦ - وأيضاً خلال فترة السنتين شاركت شعبة المساعدة الانتخابية، باسم الأمانة العامة، بوصفها موردا فنيا خلال مداولات الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في تصميم إطار للاتحاد البرلماني الدولي لمعالجة العنف المتعلق بالانتخابات. إن القرار الناجم بشأن توفير إطار تشريعي سليم يهدف إلى منع العنف الانتخابي، وتحسين مراقبة الانتخابات وضمان الانتقال السلس للسلطة، اتخذ بتوافق الآراء في الجمعية ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي جملة أمور، يدعو القرار إلى مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني

الدولي في منع العنف الانتخابي، وتحقيق الانتقال السلس والسلمي للسلطة السياسية، والقيام في جميع مراحل الدورة الانتخابية بتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي تقدمها بعثات مراقبة الانتخابات.

٤٧ - واتخذت الأمم المتحدة تدابير أخرى خلال فترة السنتين للمساعدة في منع النزاع العنيف المتعلق بالانتخابات. وأحد الأمثلة هو السودان، حيث أنشأ الأمين العام، بناء على طلب من السلطات، فريقا معنيا باستفتاءات جنوب السودان من أجل رصد العملية وتقديم المساعي الحميدة للمساعدة في حل الخلاف السياسي خلال الاستفتاء. وبالإضافة إلى القيام عن كثب باستشارة القيادة في الشمال والجنوب، عمل الفريق بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وعملية الوساطة للاتحاد الأفريقي، وأيضا الدول الأعضاء المعنية. إن قدرا كبيرا من المساعدة الانتخابية الفنية قدمته أيضا بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار بنية متكاملة. وأجري الاستفتاء سلميا وقبل نتائج الطرفين والمجتمع الدولي. وأصبح جنوب السودان بلدا مستقلا في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

## سادسا - الاستدامة

٤٨ - إن الانتخابات المحكمة التسيير استثمار حاسم، ولكن التجربة في كل أنحاء العالم تبين أن واقع الأمر لا يتمثل في أنه كلما ازداد نظام تعقدا أو تكلفة ازدادت الانتخابات نجاحا. بعض العمليات أكثر تكلفة لكل ناخب من تكلفة آخرين، ويواصل البائعون الترويج لبعض أشد العمليات والتكنولوجيا المتطورة المتعلقة بالانتخابات تكلفة في بعض أشد البلدان فقرا في العالم. وعلى الرغم من أن اختيار النظام والعملية الانتخابيين هو، طبعاً، الحق السيادي للدول الأعضاء، تلزم الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٦٤ المنظمة بأن تأخذ في الحسبان "الاستدامة وفعالية التكلفة" في عملها.

٤٩ - وما زال القلق ينتابني إزاء التقنيات والنظم الانتخابية المعقدة والمكلفة لدرجة أن يكون في إمكانها جعل البلدان معتمدة على الجهات البائعة أو المانحة. وسيكون لبعض التكنولوجيات آثار كبيرة في مجال التكلفة ليس في وقت تنفيذها فقط، ولكن في المستقبل، ما يستوجب النظر فيه على نحو مستفيض. ولدى اتخاذ خيارات فيما يتعلق بالتكنولوجيا الانتخابية، فإن الجهات المانحة والمتلقية بحاجة إلى النظر بعناية في تنبؤات الميزانية الوطنية بغية التصويب تماما نحو هدف الانتخابات ذاتية التمويل وطنيا في المستقبل.

٥٠ - ومن المقبول الآن أن المساعدة الانتخابية ينبغي أن تتاح حينما تشتد الحاجة إليها وليس في وقت الانتخابات نفسها فقط. فعلى سبيل المثال، المساعدة متاحة من أجل

المناقشات بشأن الإصلاح الانتخابي الذي يمكن أن يُشرع فيه قبل الحدث الانتخابي بسنوات. وأوصت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٥/٦٤، بأن تواصل الأمم المتحدة، طوال الفترة الزمنية التي تستغرقها الدورة الانتخابية بأسرها، بما في ذلك، إذا اقتضى الأمر، قبل الانتخابات وبعدها، تقديم المشورة الفنية وغيرها من أشكال المساعدة. و"نهج الدورة الانتخابية" هذا أداة تخطيط مفيدة للجهات المقدمة والمانحة للمساعدة. ولكن ينبغي لنا ألا نوجد خلطا بين دورات التمويل وما يريده بلد أو يحتاجه؛ ولا ينبغي أن تكون مبررا للمساعدة التي لا توجه انتباها يستحق الذكر إلى الوضع النهائي.

## سابعاً - ملاحظات

٥١ - إن الطلب من الدول الأعضاء على المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة لا يزال كبيراً. ونظراً إلى الحاجة المتزايدة إلى الاستجابة المرنة والسريعة في مجال المساعدة الانتخابية، على وجه خاص على ضوء الأحداث الراهنة، أشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم المزيد من المساهمات التطوعية من أجل المساعدة الانتخابية، بما في ذلك المساهمات المخصصة للاستجابة السريعة، ومن أجل إدراج النساء والأقليات والمجموعات الناقصة التمثيل في الصندوق الاستئماني دعماً للشؤون السياسية والصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بالحكم الديمقراطي الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأيضاً صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وصندوق المساواة بين الجنسين.

٥٢ - إن الطلب المستمر على المساعدة الانتخابية مؤشر على التقدير العام لعمل الأمم المتحدة في دعم التطور الديمقراطي، بما في ذلك الانتخابات الحقيقية والدورية و ذات المصدقية. وأعتقد بأن ذلك يقوم إلى حد بعيد على أساس الالتزام، وفقاً لتوجيه الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٦٤، بتقديم المساعدة الانتخابية بموضوعية ونزاهة وحياد واستقلالية. وتُقدّم مساعدة الأمم المتحدة أيضاً على أساس الفهم أنه لا يوجد نموذج أو حل نهج "واحد يناسب الجميع" وأنه يجب على كل بلد أن يكون متولياً للمسؤولية عن مصيره الخاص به، ولكن المنظمة على استعداد لأن تتيح خبرتها وممارساتها المثلى ودروسها المستفادة.

٥٣ - وتتمسك الأمم المتحدة أيضاً بأهمية تنفيذ الالتزامات والقواعد والمبادئ الدولية فيما يتعلق بالانتخابات، وأيضاً الحاجة إلى الشفافية والمصدقية والشمول والاقتراع العام. وتحمي مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة حق كل مواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العامة والحق في التصويت وفي أن يكون منتخِباً. إن الشمول السياسي، وعلى وجه الخصوص المشاركة السياسية للمرأة وأيضاً مشاركة الأقليات وغيرها من المجموعات الناقصة التمثيل،

ما يزال حاسما بالنسبة إلى الديمقراطية المستقرة، وهو اعتبار هام في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

٥٤ - بيد أنه يجب علينا أن نعترف بأنه لا يمكن حتى لأكثر الانتخابات شمولا وإحكاما للتسيير بحد ذاتها أن تزيل مخاطر العنف الانتخابي. وعلى الرغم من أن الانتخابات عمليات فنية فإنها أحداث سياسية أساسا. ولكبح تلك الأخطار يجب على الأمم المتحدة أن تضمن أن الدعم المتاح للدول الأعضاء لا يشمل المشورة الفنية فحسب ولكنه يشمل الوساطة والمسامحة الحميدة أيضا، إذا كانا مطلوبين، من المفضل بالتعاون مع منظمات إقليمية أو دون إقليمية. ومن شأن هذا النهج أن يهدف إلى معالجة المظالم الكامنة قبل الانتخابات، على سبيل المثال بالتشجيع على تصميم مؤسسات سياسية لمنع احتكار السلطة والتهميش السياسي للمعارضة، وأن يدعم، بعد الانتخابات، الحوار ويشجع امتلاك الحنكة السياسية في كل من الفوز والهزيمة. والمقياس الحقيقي للانتخابات هو ما إذا كانت تولد الثقة العامة الواسعة بالعملية والثقة بالنتائج. إن إجراء انتخابات بتزاهة وشفافية مع احترام الحقوق الأساسية، بالدعم الفعال والمحايد من مؤسسات الدولة والتصرف المتسم بالمسؤولية من قبل المشاركين (القادة والمرشحين والناخبين) من المرجح ترجيحها بالغا أن يحقق نتيجة مقبولة وسلمية.

٥٥ - إن الاستدامة وفعالية التكلفة يجب أن تكونا على نحو متزايد الاعتبارين المركزيين في تصميم وتقديم المساعدة الانتخابية، سواء من قبل الأمم المتحدة أو هيئات أخرى. ولا تتطلب القدرة الدائمة على البناء البناء الدائم للقدرات. ينبغي أن تكون أهداف المساعدة بجميع وجوهها الاستدامة على الأجل الطويل والملكية الوطنية، وينبغي أن تهدف إلى بلوغ الأوضاع النهائية الواضحة التعريف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نتذكر أن الجهاز الانتخابي الأكثر تكلفة ليس دواء عاما للغش. أوصل دعوة الدول الأعضاء إلى القيام بعناية بدراسة تكلفة الانتخابات والمساعدة الانتخابية، على ضوء احتياجات إنمائية أخرى. وأشجع الدول الأعضاء والجهات المانحة على النظر في توصيات فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي بأن تحدد الدول، بوصف ذلك هدفا هاما، لأسباب سياسية وإنمائية، أن يكون تمويل الانتخابات من الميزانيات الوطنية، في أقرب وقت ممكن.

٥٦ - وسأواصل تحديد أولويات الجهود لتحسين الاتساق وإمكانية التنبؤ والمساءلة في تقديم المساعدة الانتخابية. وينبغي أن تكون تلك الجهود مبنية على دور القيادة الواضح في جميع المسائل المتعلقة بالمساعدة الانتخابية التي توكلها الجمعية العامة إلى المنسق.

٥٧ - وفي نفس الوقت سأعمل من أجل تعزيز قدرة مختلف العمليات الإدارية للمنظمة لدعم بعثاتها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية ضمان أن يكون من الممكن تنفيذ برامج المساعدة للدول الأعضاء بقدر أكبر من الفعالية وإمكانية التنبؤ والمساءلة.

٥٨ - ودعما لهذا الهدف، ينبغي أن تقدم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة بطريقة متكاملة في جميع السياقات، سواء قُدمت أو لم تقدم عن طريق بعثة ميدانية متكاملة رسمياً. وأعتقد بأن ذلك سيحسن الكفاءة تحسّينا كبيرا وسيعزز التنسيق على المستوى الميداني. وأشجع الدول الأعضاء على أخذ ذلك في الحسبان عند صياغة الولايات الانتخابية لمجلس الأمن وعند النظر في الميزانيات والمساهمات في الصناديق المشتركة للتبرعات.

٥٩ - ويمكن أيضا تعزيز الاتساق والكفاءة خارج المنظمة. وعلى الرغم من أن تعددية مقدمي المساعدة الانتخابية والجهات المانحة لها على النطاق العالمي يمكن أن تضمن نطاقا عريضا من المشورة المفيدة للدول الأعضاء الساعية إلى الحصول على المساعدة، يمكنها أن تخلق أيضا تنافرا غير مفيد في النغمات له إمكان تقويض التحضيرات. وأشجع الدول الأعضاء على أن تنظر، عند طلب المساعدة، في تسمية الأمم المتحدة (أو منظمة أخرى، إذا كان ذلك مفضلا) للمساعدة في ضمان الاتساق بين مقدمي المساعدة الانتخابية. وأحث أيضا على أن تشمل ولايات المساعدة الانتخابية دورا للأمم المتحدة في ضمان الاتساق بين مقدمي المساعدة الانتخابية في أي ولاية للمساعدة الانتخابية تكلف بها بعثة ميدانية.

٦٠ - وأخيرا، ينبغي لنا أن نستثمر مزيدا من الوقت والموارد في شؤون الحكم. ومؤخرا، كان أحد موظفيّ يناقش انتخابات قادمة مع فتاة من بلد نام. قال، "إن ما يحتاجه هذا البلد حاجة ماسة هو إجراء انتخابات جيدة". فأجابت الفتاة الحكيمة، "لا. إن ما يحتاج إليه هذا البلد حاجة ماسة هو أن يمارس الذين انتخبوا الحكم الحسن بعد انتخابهم". إن الاستثمارات في الانتخابات لن تفضي إلى السلام والتنمية المستدامين دون الحكم السليم والفعال على جميع المستويات، بما في ذلك الهيئات القضائية المستقلة والمهنية، والاحترام التام لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المفتوحة والتعددية، ووجود مجتمع مدني قوي وحكومة ذات مصداقية ومستجيبة.

## المرفق الأول

## أمثلة مختارة على المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

## أفغانستان

١ - أجرت أفغانستان انتخابات رئاسية وعلى مستوى المحافظات في آب/أغسطس ٢٠٠٩، تلتها انتخابات برلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالدعم الفني واللوجستي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. إن برنامج تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يواصل دعم لجنة الانتخابات المستقلة وأصحاب المصلحة الآخرين في العملية الانتخابية. وساعدت الأمم المتحدة أيضا في إنشاء لجنة الشكاوى الانتخابية ولجنة وسائط الإعلام. ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الآن هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الحوار بين النساء العضوات في البرلمان ولجنة الانتخابات المستقلة بهدف ضمان سماع شواغل المرأة في ما يتعلق بالعملية الانتخابية ومعالجتها بالشكل الملائم.

٢ - إن الانتخابات الرئاسية وعلى مستوى مجلس المحافظات والجمعية الوطنية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ أدارتها لجنة الانتخابات المستقلة لعموم أفغانستان وأجرت تحقيقات في الشكاوى لجنة الشكاوى الانتخابية، المكونة من مفوضين معينين من قبل الأمم المتحدة وثلاثة مفوضين أفغان. وأجريت انتخابات عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ في ظروف أكثر صعوبة وانعداماً للأمن مما كان في حالات الاقتراع في ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأجرت لجنة الشكاوى الانتخابية تحقيقات في الغش الواسع الانتشار، ما أدى إلى استبعاد حوالي ١,٥ مليون صوت في ٢٠٠٩ و ١,٣ مليون صوت في ٢٠١٠. إن انعدام الأمن في بعض المناطق كان أيضا عاملا في التعقيد: واجه كثير من المرشحين صعوبات في إطلاق حملتهم في مناطق معرضة للتمرد؛ وكان إقبال الناخبين أقل مما كان في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وشعر الكثير من المرشحين والناخبين بأهم محرومون من حق التصويت بسبب انعدام الأمن. وأدى ذلك إلى إنشاء "محكمة خاصة" مثيرة للجدل ملحقه بالمحكمة العليا لمعالجة مسألتَي الحرمان من حق التصويت والغش في مجال الانتخابات. وبعد توترات كبيرة، افتتح مجلس النواب (الفولسي جيرغا) في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بالاتفاق على أن تواصل المحكمة الخاصة التحقيق في الجرائم الانتخابية. واعتبر خبراء القانون إنشاء المحكمة الخاصة غير قانوني ولم تعترف لجنة الانتخابات المستقلة بما أبدا. إن القرار التالي الذي أصدرته المحكمة الخاصة بصرف ٦٢ عضوا عن عضوية البرلمان بسبب نتائج "إعادة فرز الأصوات" خلق مأزقا صعبا

بين فروع الحكم. وبعد ذلك حُلَّت المحكمة بمرسوم رئاسي في آب/أغسطس. بيد أن الحدث الأهم في انتخابات ٢٠١٠ كان قدرة لجنة الانتخابات المستقلة على اتخاذ نهج استباقي في الكشف عن الغش بينما كانت تحيل كثيرا من الحالات المشتبه فيها من الجرائم الانتخابية إلى لجنة الشكاوى الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت لجنة الانتخابات المستقلة تولي المزيد من المسؤولية ولذلك مواصلة بناء القدرات الانتخابية التي ستسمح بالتنفيذ الأفضل للانتخابات في المستقبل.

### كوت ديفوار

٣ - قدمت الأمم المتحدة الدعم الفني والمادي واللوجستي والأمني إلى لجنة الانتخابات المستقلة في الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية. وجرت الجولة الأولى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وبعد ذلك كان من الضروري إجراء انتخابات جولة التصفية بين المرشحين المتفوقين بعد الجولة الأولى، ألسان قطارة ولورين غباغبو. وعقب الجولة الثانية، التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة عن النتائج المؤقتة في ٢ كانون الأول/ديسمبر وأعلنت المرشح قطارة الفائز في انتخابات التصفية، بينما أعلن المجلس الدستوري رواية للنتائج في ٣ كانون الأول/ديسمبر أعطت الفوز للسيد غباغبو. وكما طلبت الأطراف في كوت ديفوار في إطار اتفاق بريتوريا عام ٢٠٠٥ وأصدر مجلس الأمن ولاية به، صدّق الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار على الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، مؤكداً النتائج كما أعلنتها اللجنة الانتخابية. إن النتائج التي أعلنت عنها لجنة الانتخابات المستقلة وصدقت عليها الأمم المتحدة قد صادقت عليها بعد ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. ومن سوء الحظ أن أزمة عنيفة قد نشأت نتيجة عن رفض السيد غباغبو للتنحي عن السلطة. لقد تولى السيد قطارة الرئاسة في ٢١ أيار/مايو، بحضور الأمين العام مع حوالي ٢٠ من رؤساء الدول.

### هايتي

٤ - إن التحضيرات للانتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٠ كانت فعلا جارية حينما ضرب هايتي زلزال مدمر في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وعلى ضوء الفقد البشري الكبير والضرر المادي الضخم، تم تأجيل الانتخابات. وعقب بعثة للجدوى الفنية أوفدها منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية بناء على طلب من الرئيس بريفال، اعتمد بعد ذلك جدول زمني انتخابي جديد، حدد الموعد الزمني للجولة الأولى للانتخابات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد وُحِّدَت الانتخابات الرئاسية مع الانتخابات البرلمانية (بتحديد

مجلس النواب وثلاث أعضاء مجلس الأعيان). وقد أعاق أيضا وباء الكوليرا وحدث عاصفة استوائية العملية الانتخابية.

٥ - وأجريت انتخابات ناجحة، متغلبة على الشكوك في إمكان إجرائها نظرا إلى السياق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي المعقد والهش والتهديدات بالمقاطعة من بعض الجماعات السياسية. إن الجولتين الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية والتشريعية أُجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١. ووفقا للولاية التي أناطها مجلس الأمن ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قامت البعثة بتنسيق كل الدعم الدولي للعملية الانتخابية، بما في ذلك المساعدة في إنشاء ١ ٥٠٠ مركز لتسجيل الناخبين المشردين، والتفتيش على جميع مراكز التصويت البالغ عددها ١ ٤٨٣ وتحديد أماكن جديدة للاستعاضة عن تلك التي لحق الضرر بها أو دُمرت، وتوزيع قائمة الناخبين المستكملة، والقيام، وبالتنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية وضع وتنفيذ خطة أمنية انتخابية متكاملة. وشملت الموارد الموزوعة دعما للانتخابات أكثر من ٦ ٢٠٠ من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، و ١ ٣٠٠ شرطي من شرطة الأمم المتحدة، و ٢٠٠ موظف مدني، و ١٧٤ ساعة طيران، و ٢٣٠ مركبة. وركز مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم قدرات لجنة الانتخابات على مستوى المحافظات وأيضا على المجالات التكميلية من قبيل دعم مركز الإحصاء وقائمة الناخبين والمنازعات المتعلقة بالانتخابات والتثقيف في مجال التربية الوطنية.

## العراق

٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم المشورة والدعم الفنيين إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وبالإضافة إلى المنظمات الشريكة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلم والتربية، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المشورة الفنية وفي مجال السياسات، وعملت على بناء قدرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وموظفيها. وبدعم من الأمم المتحدة والجهات الشريكة الدولية الأخرى، تغلبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على تحديات تنفيذية وأمنية وقانونية كثيرة وأجرت بنجاح الانتخابات الوطنية لمجلس الممثلين في آذار/مارس ٢٠١٠. وحدثت مشاركة على المستوى المحلي أوسع نطاقا كثيرا مما كانت في الانتخابات البرلمانية الأولى في ٢٠٠٥. وأجري التصويت أيضا للناخبين العراقيين ذوي الاستحقاق في ١٦ بلدا آخر. وكانت مشاركة المجتمع المدني قوية. وعقب أمر صادر عن المحكمة، أعادت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فرز أصوات

كمية كبيرة من بطاقات الاقتراع، وتلك عملية أكدت دقة النتائج في وقت سابق. وإجمالاً الآن أعدت المفوضية العليا وأجرت ثلاثة أحداث انتخابية رئيسية منذ تعيين مفوضيها في ٢٠٠٧، بما في ذلك انتخابات مجلس المحافظات (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) والانتخابات الرئاسية والبرلمانية في إقليم كردستان (تموز/يوليه ٢٠٠٩) والانتخابات البرلمانية الوطنية.

### قيرغيزستان

٧ - عقب الطلب من الحكومة المؤقتة القيرغيزية على إثر أحداث نيسان/أبريل ٢٠١٠، استجابت الأمم المتحدة بإنشاء مشروع دعم الانتخابات القيرغيزية المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركزاً على التحضيرات التنفيذية الفنية، وترشيد عملية الشكاوى ومشاركة المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت الأمم المتحدة مستشارين دوليين إلى المفوضية الانتخابية المركزية القيرغيزية، لديهما الخبرة في المسائل القانونية والإجرائية. وعلى الرغم من الحالة السياسية الهشة والخطوط الزمنية المحكمة، فإن الاستفتاء الدستوري في حزيران/يونيه والانتخابات البرلمانية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أُجريا بنجاح وفي الوقت المحدد.

### ليبيريا

٨ - ستُجري ليبريا استفتاء وانتخابات رئاسية وتشريعية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١. وطيلة الجيل الثاني من الانتخابات منذ نهاية النزاع الليبري ستضمن الأمم المتحدة أن تبقى السلطات الوطنية متولية للمسؤولية الرئيسية عن تنظيم الانتخابات، بينما تقدم لها الدعم اللازم. وتتلقى لجنة الانتخابات الوطنية المساعدة الفنية عن طريق برنامج بناء القدرات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدورة الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الانتخابات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا حددت مناطق تقل فيها إمكانية الوصول حيث سيُقدم الدعم اللوجستي الإضافي من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ووفقاً للولاية من مجلس الأمن، ندعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أيضاً السلطات في تأمين الانتخابات بينما تكثف عملها مع السلطات الليبرية بشأن المسائل القانونية والسياسية والقضائية والأمنية ومسائل حقوق الإنسان لتقليل حدة التوترات وإيجاد جو مُفض إلى إجراء انتخابات سلمية.

### بابوا غينيا الجديدة (بوغنفييل)

٩ - بناء على طلب من حكومة بابوا غينيا الجديدة، أوفدت الأمم المتحدة فريق خبراء رصد الانتخابات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الثانية في بوغنفييل في أيار/مايو ٢٠١٠. تلك الانتخابات - التي سيقود الفائز بها المنطقة إلى عملية التحضير للاستفتاء بشأن مركز

بوغنفيل (المتوخى بين ٢٠١٥-٢٠٢٠) - كانت معلما في توطيد أسس السلام والديمقراطية في البلد. ولذلك، اعتُبرت الانتخابات حرجة، ونشأت أيضا مختلف الشواغل إزاء إمكانية معاودة العنف. وأمكن لفريق الرصد زيارة محطات الاقتراع في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك بعض المناطق في الجنوب حيث كان كثير من الناس يصوتون أول مرة. ورحبت جميع الجهات صاحبة المصلحة بحضور الأمم المتحدة واعتُبرت على نطاق واسع عاملا هاما في بناء الثقة بالعملية الانتخابية وبالتالي في الإسهام في خلق البيئة الانتخابية السلمية في نهاية المطاف.

## السودان

١٠ - قدمت الأمم المتحدة المشورة والمساعدة الفنيّتين لمفوضية استفتاء جنوب السودان عن طريق شعبة الأمم المتحدة المتكاملة لشؤون الاستفتاءات والانتخابات، المكونة من الشعبة الانتخابية لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قامت مفوضية استفتاء جنوب السودان بتسجيل ٣,٩ من ملايين الناخبين لاستفتاء جنوب السودان بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من أجل إجراء استفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لتحديد ما إذا كان شعب جنوب السودان يرغب في الانفصال عن السودان أو في البقاء جزءا منه. وبين ٩ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أُتيحت لـ ٣,٩ من ملايين الناخبين المسجلين الفرصة للإدلاء بأصواتهم. وعمل أكثر من ٢٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة لدعم مفوضية استفتاء جنوب السودان حتى مستويات الولاية والمقاطعة. وقدمت الأمم المتحدة أيضا، بالتعاون مع الجهات الشريكة الدولية، الدعم المالي واللوجستي إلى عملية الاستفتاء، بما في ذلك الانتخاب خارج البلد في ثمانية أماكن. ونقل العتاد الجوي للأمم المتحدة المواد جوا إلى مراكز الاستفتاء النائية والمعزولة. وقبلت جميع الأطراف النتائج، بالتصويت بأغلبية ساحقة تأييدا للانفصال.

١١ - وبالإضافة إلى الدعم المباشر المقدم من شعبة الأمم المتحدة المتكاملة لشؤون الاستفتاءات والانتخابات، طلبت الأطراف في اتفاق السلام الشامل، في رسالة إلى الأمين العام، مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، إلى الأمم المتحدة إيفاد بعثة لرصد الاستفتاء. وعيّن الأمين العام فريقا لرصد وتقييم عملية الاستفتاءات. وعلى الرغم من أن الممارسة المتبعة هي أن الأمم المتحدة لا ترصد في العادة عمليات انتخابية تقدم فيها أيضا المساعدة الفنية، فإن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق برصد الاستفتاءات اعتُبر حرجا في تعزيز الثقة بالعملية وقبول النتائج. رصد موظفو الفريق الاستفتاء في ٤٦ مقاطعة في جميع ولايات جنوب السودان، مركزين على المناطق النائية؛ وفي ١٣ من مجموع ١٥ ولاية في جنوب السودان؛ وفي جميع

البلدان الثمانية حيث جرى الانتخاب خارج البلد. وأبلغ الفريق الأمين العام بأن نتائج الاستفتاء عكست الإرادة الحرة لشعب جنوب السودان.

### تونس

١٢ - استجابة لطلب الحكومة المؤقتة لتقديم المساعدة الانتخابية، أوفدت الأمم المتحدة بعثة رفيعة المستوى إلى تونس لتقييم احتياجات الانتخابات في ١ آذار/مارس ٢٠١١. وأقر المنسق التوصيات الواردة في تقرير البعثة. وعلى أساس هذه التوصيات، نفذت الأمم المتحدة مشروعاً يساعد السلطات التونسية في تنظيمها لانتخابات الجمعية التأسيسية المتوخاة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد حُدِّد المشروع للتركيز على مجالات للأمم المتحدة فيها ميزة نسبية واضحة ولضمان التآزر وتفاذي الازدواج مع برامج أخرى تضعها جهات فاعلة أخرى. وهو يشمل تدابير لدعم هيئة الإدارة الانتخابية وللمساعدة في تعزيز المشاركة الشاملة في العملية الانتخابية من جانب النساء ومجموعات المجتمع المدني على نحو خاص.

## المرفق الثاني

البلدان والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة خلال  
الفترة المشمولة بالتقرير

إثيوبيا

الأرجنتين

الأرض الفلسطينية المحتلة

أفغانستان<sup>(أ)</sup>

إندونيسيا

بابوا غينيا الجديدة

بنغلاديش

بنما

بنن

بور كينا فاسو

بوروندي<sup>(أ)</sup>

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

بيرو

تركمانستان

تشاد

توغو

تونس

تيمور - ليشتي<sup>(أ)</sup>

جزر الأنتيل الهولندية (بونير)

جزر سليمان

(أ) تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة على أساس تكليف من مجلس الأمن.

جزر القمر  
جمهورية أفريقيا الوسطى  
جمهورية تنزانيا المتحدة  
جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(أ)</sup>  
جمهورية مولدوفا  
رواندا  
رومانيا  
زامبيا  
زمبابوي  
السلفادور  
السودان<sup>(أ)</sup>  
سورينام  
سيراليون<sup>(أ)</sup>  
العراق<sup>(أ)</sup>  
غامبيا  
غواتيمالا  
غيانا  
غينيا  
غينيا - بيساو<sup>(أ)</sup>  
قيرغيزستان  
الكاميرون  
كمبوديا  
كوت ديفوار<sup>(أ)</sup>  
الكونغو

كينيا  
لبنان  
ليبيريا<sup>(أ)</sup>  
ليسوتو  
المكسيك  
ملاوي  
ملديف  
موزامبيق  
نيبال  
النيجر  
نيجيريا  
هايتي<sup>(أ)</sup>  
اليمن

---